الأسواق العالمية في حالة ترقب

«الوطني» : التقلبات السياسية تتسبب بتراجع سعر الدولار

■ مهله آخيرة لتحديد سقف الدين العام في الولايات المتحدة تنتهي في 17 الجاري

■ نمو القطاع الصناعي تراجع في المملكة المتحدة خلال شهر سبتمر

تقلبات في الأسعار

ارتفاع الديون المتعثرة في البنوك الاسبانية إلى مستويات جديدة

قال تقرير البنك الوطني احتلّت الانباء القادمة من واشنطن أهم العناوين الاخبارية في الأسواق العالمية خلال الاسبوع الماضي، وخاصة تلك المتعلقة بالاغلاق الجزئي للحكومة الاميركية باعتبار ان البلاد بلغت مرحلة يتفاوض فيها الكونغرس على قانون الانفاق مع سقف الدين الحكومي في الوقت نفسه، حيث من المرجح ان تصل البلاد الى طريق مسدود مع حلول السابع عشر من شهر أكتوبر وهو المهلة الأخيرة لتحديد سقف الدين العام، وبالتالي فمن المتوقع ان تحتد ردة فعل السوق مع قرب حلول ذلك اليوم وذلك الى جانب استمرار سعر الدولار الامريكي بالتراجع مقابل العملات الرئيسية الاخرى على غرار اليورو والفرنك السويسري والين الياباني.

وتابع التقرير بالنتيجة فإن النشاط في اسواق تداول العملات الاجنبية قد تراجع بشكل ملحوظ عما كان عليه مع نهاية كل شهر، حيث ان حجم التداول غالبا ما يكون كبيرا مع نهاية كل شهر بحسب الظروف الاعتيادية.

واضاف في المقابل، فإن المعضلة السياسية التي تعاني منها واشنطن حاليا تستمر في كونها المحرك الاساسي في الاسواق العالمية خاصة مع تراجع سعر الدولار الاميركي وأسعار الاسهم العالمية، مع العلم ان الهوة تتسع ما بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في حين ان الاسواق تراقب ما يحصل في صمت.

وبحسب ما اوردته الصحف يوم الخميس فإن الاسواق تترقب القرار حول سقف الدين الحكومي الاميركي والتداعيات التي ستنشأ في حال لم يتم رفع سقف الدين العام ، حيث أشار بوهنير وهو أحد أعضاء المجلس الجمهوريين انه سيحرص على عدم تخلف البلاد عن سداد الديون وانه على استعداد للمصادقة على مشروع قانون مع الحصول على تصويت الاعضاء الجمهوريين والديمقراطيين بالتساوي.

وبين اما فيما يتعلق بالساحة الاوروبية فإن الانباء كانت اكثر ايجابية، حيث ارتفع مؤشر PMI على طول المنطقة الى أعلى مستوى له منذ شهر يونيو من عام 2011، فقد ارتفع المؤشر في المانيا ضمن وتيرة ثابتة كما ارتفع بعض الشيء في فرنسا وايطاليا، اما في اسبانيا فقد كان النمو ضعيفا خاصة من خلال مؤشر PMI لقطاع الخدمات وهو الامر الذي يدل على ان القطاع ما يزال ضمن مرحلة الانكماش الاقتصادي.

من ناحية أخرى، اشار مستشار رئيس الوزراء الياباني هوندا ان البنك المركزي الياباني سيضطر اخيراً الى اتخاذ بعض التدابير بعد الارتفاع الذي ستشهده الضرائب في البلاد، واضاف هوندا ان مخاطر عديدة تتهدد النظام الا في حال استمر البنك المركزي الياباني بتعديل سياساته بحسبما تقتضي الحاجة، على غرار شراء المزيد من صناديق الاستثمار المتداولة والسندات الحكومية اليابانية، بالاضافة إلى البدء في شراء الرهونات والصكوك المتعثرة جراء الرهن العقاري.

وعلى العموم شهد اليورو اسبوعا قويا له بفضل الظروف السياسية الايطالية بالاضافة إلى المؤتمر الصحافي الذي عقده البنك المركزي الاوروبي والذي لم يقدم مفاجآت غير سارة للسوق، هذا وان الاغلاق الجزئي للحكومة الامريكية قد تسبب بتاخير صدور بعض التقارير الاقتصادية الاساسية الخاصة بالبلاد، الا ان المستثمرين قد استمروا بالاستثمار في اليورو كعملة احتياط وبالتالي فقد ارتفع اليورو يوم الخميس ليصل إلى اعلى مستوى له عند 1.3646 وليقفل الاسبوع عند1.3558.

وفي المقابل، بدأ الجنيه الاسترليني على نحو ايجابي ليصل إلى أعلى مستوى له عند 1.6260 تزامنا مع الاضطرابات السياسية في الولايات المتحدة الاميركية، الا ان الجنيه سرعان ما بدأ بالتراجع مع نهاية الاسبوع غالبا بسبب تحصيل الارباح واعتقاد المستثمرين بأن زوج العملات المذكور سيبدأ بالتراجع بعد ان شهد أداءا جيدا له خلال الشهرين الاخيرين.. ليقفل الجنيه الاسبوع عند 1.6010.

اما الين الياباني فقد استمر هذا الاسبوع بالارتفاع مقابل الدولار الاميركي خاصة وان البنك المركزي الياباني قد ابقى على برنامج شراء الاصول عند وضعه الحالي بمقدار 60 – 70 تريليون ين ياباني سنوياً، وبالتالي فقد ارتفع سعر الين الياباني مع بداية الاسبوع الى اعلى مستوى عند 98.73 ثم اقفل الاسبوع عند 97.47.

أما فيما يتعلق بأسواق السلع، فقد فشل الذهب في المحافظة على مكاسبة المتحققة خلال الاسبوع بالرغم من التراجع الحاصل في سعر الدولار الاميركي، خاصة مع الاضطراب الذي تشهده الاسواق بالاضافة إلى مسالة رفع سقف الدين العام الاميركي وهو الذي يؤثر سلباً على اسعار الذهب.

وارتفع مؤشر ISM للقطاع الصناعي خلال شهر سبتمبر بمقدار 0.5 نقاط ليصل إلى 56.2 خاصة مع التحسن الحاصل في الانتاج «من 62.4 إلى 62.6» وفي العمالة «من 53.3 إلى 55.4» هذا الشهر، مع العلم ان المستوى المتحقق خلال الشهر الحالي هو المستوى الاعلى للعمالة في القطاع الصناعي منذ يونيو عام 2012 «55.7»، هذا واشارت التقارير ان مؤشر عدد طلبات الشراء الجديدة «60.5» مقابل «63.2» قد سجل تراجعاً بسيطاً الا انه ما يزال ضمن مرحلة النمو الاقتصادي، كما تراجع عدد طلبات الشراء للبضائع المخصصة للتصدير وذلك من 55.5 إلى 52.0. مع العلم ان المعدل الذي بلغته خلال الربع الثالث قد ارتفع بعض الشيء عن المعدل المتحقق خلال الربع الثاني وذلك من 53.2 إلى 53.7. وهو الامر الذي يشير الى الدور الايجابي للصادرات خلال الربع الثالث من السنة.

من ناحية أخرى، تراجع مؤشر ISM للقطاعات غير الصناعية خلال شهر سبتمبر بمقدار 4.2 نقاط ليصل إلى «54.4». وذلك بسبب تراجع مؤشر النشاط الاقتصادي في قطاع الاعمال «62.2 مقابل 55.» وفي العمالة «52.7 مقابل 57.0»، مع العلم ان المؤشر الاخير هو المكون الاساسي لمؤشر ISM للقطاعات غير الصناعية والذي قد تراجع حالياً الى ادنى مستوى له منذ شهر مايو الماضي.

وتراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة ليصل إلى 308 الف مطالبة وذلك خلافاً للعدد المتوقع عند 315 الف مطالبة، حيث ان هذه النتائج من شأنها ان تؤمّن رؤية واضحة لهذا الاسبوع عن صحة الاقتصاد الاميركي، خاصة وأن اغلاق الحكومة الامريكية جزئياً يؤخر من صدور المعطيات الاقتصادية والتي تتضمن كذلك تقرير العمالة الشهري، والذي كان من المفترض صدوره هذا الاسبوع.

وبحسب ما كان متوقعاً، لم يعبّر دراغي خلال المؤتمر الصحفي الاخير للبنك المركزي الاوروبي عن اي تغيير في نسبة الفائدة، وذلك تماشيا مع ما ينص عليه بيان التوقعات الارشادية، واشار دراغي الى ان البنك المركزي مستعد للقيام بأي تدابير عند الضرورة مهما كانت.

من ناحية أخرى، أشار دراغي الى ان عملية التعافي الاقتصادي قد اصبحت ضعيفة ومتقلبة وغير متوازنة، أما فيما يتعلق بتداول العملات الاجنبية، صرح دراغي الى ان البنك المركزي الاوروبي سيراقب كافة التطورات وذلك مع الاشارة بشكل غير مباشر الى امكانية اعتماد برنامج عمليات اعادة التمويل طويلة الاجل «LTRO» ولكن ليس خلال الوقت القريب بحسب المجلس الاوروبي. بالاضافة إلى ذلك، فإن أي احداث غير سارة تتعلق بالسيولة المتوفرة سيتم تجنبها باعتبار ان استحقاق برنامج عمليات اعادة التمويل طويلة الاجل لأجل 3 سنوات سيتم التكفل به عن قرب، اما مسألة اعتبار البعض أن السيولة لن تكون بديلة عن رأس المال تشير الى عدم ترحيب الجميع بفكرة برنامج عمليات اعادة التمويل طويلة الاجل وذلك قبل صدور نتائج اختبارات التحمل مع حلول منتصف عام 2014.

من الملاحظ ان الاستقرار الذي تشهده الحكومة الايطالية على المدى المتوسط قد لا يستمر لفترة طويلة بالرغم من دعم برلسكوني لحكومة ليتا، بالرغم من اهمية هذا الاستقرار الا انه ليس كافياً لتتمكن البلاد من تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي الايطالي، اما على المدى القصير، فإن تاثر ايطاليا الطفيف بالتقلبات الخارجية بالاضافة إلى احتمال حصول تحسن دوري من شانه أن يهدئ من مخاوف المستثمرين،إلا ان السوق سيظل متشائما ومتخوفا فيما يتعلق بعملية تطبيق الاصلاحات الهيكلية على المدى الطويل.

وبحسب ما أفاد به البنك المركزي الاسباني، فقد ارتفعت الديون المتعثرة في البنوك الاسبانية الى مستويات مرتفعة جديدة وذلك من 11.6 في المئة خلال شهر يونيو لتبلغ نسبة 12 في المئة خلال شهر يوليو وذلك بسبب ارتفاع حجم الديون على الشعب والشركات الصغيرة في البلاد، فارتفاع حجم الديون قد أثر على ايرادات البنوك الاسبانية خلال النصف الاول من عام 2013، على الرغم من اشارة بعض التقارير الى حصول بعض التراجع في حجم الديون المتعثرة خلال الربع الثاني.

تراجعت نسبة نمو القطاع الصناعي في المملكة المتحدة خلال شهر سبمتبر وذلك بعد ان بلغت اعلى مستوياتها خلال السنتين الاخيرة مع حلول شهر اغسطس، فقد تراجع مؤشر PMI من 57.1 إلى 56.7 وذلك بدلاً من ان يرتفع الى 57.3 بحسب توقعات الخبراء الاقتصاديين، هذا وأن المعطيات الاقتصادية في البلاد قد بلغت معدلات قياسية جديدة ولكن الامر يعود جزئياً الى الطقس المعتدل الذي تشهده المملكة المتحدة هذا العام وذلك بحسب ما افاد به المحللين الاقتصاديين، وبالتالي فقد تنقلب الاوضاع خلال الاشهر القادمة وستشهد البلاد معطيات اقتصادية ضعيفة.

وجّه المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي دعوة الى محافظ البنك المركزي الياباني للمسارعة في اتخاذ الخطوات اللازمة في حال شهد الاقتصاد تراجعاً مفاجئاً، خاصة بعد الارتفاع الذي سيحصل في الضرائب مع حلول العام القادم. من ناحية أخرى، حثّ محافظ البنك المركزي الياباني كورودا الحكومة اليابانية على المباشرة برفع الاسعار باعتبار ان البنك المركزي سيكون قادراً على التصدي لأي تراجع قد يشهده اقتصاد البلاد خلال الفترة القادمة. أشار كورودا خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده البنك المركزي الياباني هذا الاسبوع الى ان برنامج الحوافز الذي تتبعه الحكومة يعتبر مناسباً، كما ان من شأنه ان يعزز نمو الناتج المحلي الاجمالي الياباني بشكل ملحوظ، كما اشار الى اهمية البرنامج الاقتصادي الذي يعتمد آبي باعتباره عاملاً قوياً في عملية النمو الاقتصادي الياباني، خاصة وأن مؤشر CPI قد بلغ مستويات ايجابية كما انه من المرجح ان يستمر في النمو خلال الفترة القادمة.

اما فيما يتعلق بالتدابير التي سيقوم بها البنك المركزي الياباني في حال تسببت ديون الولايات المتحدة بالتأثير سلباً على الاقتصاد العالمي، اشار كورودا الى ان اليابان ستقوم عندها بكافة التعديلات اللازمة على السياسات وذلك استناداً الى المخاطر المحيطة، واضاف كورودا ان النقطة الاهم الآن هي ان الاقتصاد الياباني يحقق تقدماً ملموساً وثابتاً بحيث سيتمكن قريباً من بلوغ نسبة 2 في المئة المطلوبة بالرغم من كافة المخاطر الموجودة على الساحة حالياً.

الذهب لن يتمكن من المحافظة على مكاسبه

بحسب ما اوردته التقارير، لن يتمكن الذهب من المحافظة على المكاسب المتحققة خلال الاسبوع بالرغم من تراجع سعر الدولار الاميركي، فقد اشارت التقارير الى ان البيع المتواصل للذهب قد اثر على حجم الطلب قريب الاجل وعند مستويات أسعار منخفضة جداً، فبالرغم من ان سعر الذهب قد حقق تعافياً ملحوظاً عن المستوى الذي بلغه هذا الاسبوع ولاذي يعتبر الادنى خلال الشهرين الاخيرين، فإن التحسن لن يكون ملموسا مع عودة صناديق التحوط.

البنك الوطني يدرب موظفي «الدفاع» و«الحرس» على مبادئ التمويل التجاري

المشاركون في الدورة

نظّم بنك الكويت الوطني دورة تدريبية للدفعة الثانية من موظفي قطاع التجهيز الخارجي في وزارة الدفاع الى جانب موظفين من قطاع التجهيز الخارجي في الحرس الوطني حول مبادئ التمويل التجاري بهدف تنمية مهارات العاملين في هذا القطاع وتزويدهم بالخبرة اللازمة للاضطلاع بمهامهم في هذا المجال.

وقامت الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت شيخه خالد البحر بتكريم المشاركين بعد انتهاء البرنامج التدريبي الذي استمر لمدة يومين، وشارك فيه 23 موظفًا من قطاع التجهيز الخارجي في كل من وزارة الدفاع والحرس الوطني. وخضع المشاركون لتدريب مكثف اشتمل على أنواع مختلفة من قواعد التمويل التجاري، وخطابات الضمان و خطابات الائتمان اضافة الى مختلف الجوانب والتفاصيل المتعلقة في عمليات التمويل التجاري والادوات التقنية والمهنية لتطوير مهارات العاملين في هذا المجال.

وقد قدمت ادارة الشركات الخارجية في البنك الوطني هذا البرنامج التدريبي الذي تضمن تعريفاً للمشاركين بأهم أساسيات عمليات التمويل التجاري والمبادئ القانونية والمصرفية التي تخضع لها، بالإضافة الى التطبيقات العملية التي تساعد المتدربين في البرنامج على صقل تجربتهم وإثراء معارفهم.

ويذكر ان البنك الوطني نظم دورة تدريبية للدفعة الأولى من موظفي قطاع التجهيز الخارجي في وزارة الدفاع في سبتمبر الماضي، ويأتي تنظيم مثل هذا النوع من المبادرات انطلاقاً من التزام البنك الوطني بمسؤوليته الاجتماعية تجاه مختلف الجهات والمؤسسات في الكويت. وقد دأب البنك على توفير برامج تدريبية تشمل مختلف القطاعات والتخصصات المتعلقة في المجال المصرفي والمالي والقانوني للكوادر الوطنية بهدف صقل كفاءاتهم وقدراتهم وتمكينهم في ميادين العمل المصرفي على اختلافها وذلك كأحد أهم ركائز الواجبات الاجتماعية التي يأخذها البنك على عاتقه.

الفضة ترتد بقوة إلى 21.70 بعد انخفاض تجاوز الدولار بداية الأسبوع

«سبائك الكويت» : قوة اليورو تصعد بالذهب على حساب الدولار

■ الأسواق المحلية تنتعش على مستوى الخام و السبائك

رجب حامد

ذكر المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد – ان الذهب تذبذب كثيرا خلال تداولات الاسبوع الماضي و هبط من اعلى قيمة له عند الافتتاح 1336 دولارا بمقدار 52 دولارا لتصل الاونصة الى 1284 مع افتتاح جلسات بورصة نيويورك يوم الثلاثاء عكس توقعات المحللين حيث كانت جميع التوقعات تصب في اتجاه الصعود مع اخبار عدم الموافقة على الميزانية الامريكية و اعتراض الجمهوريون بالكونجرس على بنودها مما عطل العمل باغلب الدوائر الحكومية و لكن بعد ان هدأت الاسواق و امتصاص الصدمة خصوصا و انها احداث غير مسبوقة لم تشهدها الاسواق من 17 عاما و لهذا عاد الذهب للصعود مرة اخرى بفعل تدهور قيمة الدولار و عودة الطلب على الذهب كملاذ امن لتصل قيمة الاونصة فوق مستوى 1320 دولارا اكثر من مرة و ختم الذهب تداولات الاسبوع على مستوى 1310 دولارات في ظل احجام الكثير من المستثمرين عن الاسواق و تاجيل بيانات نشر سوق العمل عن شهر سبتمبر و تبدوا الفترة القادمة من أحرج المراحل التي تمر على الاقتصاد الامريكي خصوصا و ان القادم اصعب و امر حيث ننتظر مزيدا من الجهود لعدم تجاوز فترة توقف عمل الحكومة الى فترات اطول و الاستعداد الى اتخاذ قرارات توافقية بالكونجرس لرفع سقف الدين الامريكي في منتصف الشهر الجاري وسيناريوهات تفاقم الازمة الحالية قد تكون من الامور الواردة بقوة و معها ستكون الضغوط على الدولار اكبر من الحالية و اتجاه اغلب بورصات الاسهم الامريكية الى الهبوط و احمرار مؤشرى داو جونز و ناسداك.

بينما اوربا تعيش حالة عكسية و تبدوا الاسواق تمر بافضل مراحلها منذ الازمة العالمية حيث وصلت قيمة اليورو 1.360 مقابل الدولارو عادت الثقة في الحكومة الايطالية و اعلن ماريو دراجي في مؤتمره الاخير الاسبوع الماضي لا تعديل في السياسات النقدية الحالية و اسعار الفائدة سوف تظل على انخفاض و قرارات المركزي الاوربي القادمة سوف تكون مرهونة على ايجابيات نتائج الشهور القادمة و ظهرت بوضوح العلاقة الطردية بين الذهب و اليورو و نتوقع ان يستمر كلاهما في الصعود مع تدهور العملة الخضراء مازلت حالات الشراء هي المفضلة على المدى المتوسط و البعيد و المشتريات الحالية على المد القصير تتطلب مزيدا من الترقب و الحذر لاقتناص ارباح تصحيح الاسعار.

الفضة صاحبت الذهب في كل اتجاهاته و هبطت في بداية الاسبوع الى 20.65 دولارا للاونصة بعد ان كانت بدايتها عند قرب 22 دولارا و تاثرت مشتريات المعدن الابيض بضعف قيمة الدولار.

السعوديون أكبر المتضررين من توحيد أسعار الوقود خليجياً

أكد تقرير حديث أن دول مجلس التعاون الخليجي تبحث توحيد أسعار المشتقات البترولية لديها، نظرا لوجود اختلافات كبيرة بين الأسعار السائدة بين دولة وأخرى، وحظي هذا التوجه بالكثير من الانتقادات تارة والتأييد تارة أخرى، تبعا للتأثيرات الإيجابية والسلبية المتوقعة على كل دولة من دول المجلس.

وبحسب التقرير الصادر عن مجموعة «نفط الهلال» فإن سكان السعودية سيكونون أكبر المتضررين من توحيد أسعار المشتقات البترولية لدى دول المجلس، نظرا لوجود اختلافات كبيرة في الأسعار، لأن أسعار المشتقات البترولية فيها هي الأرخص بين دول المجلس.

وأكد التقرير أن التجارب التي سجلتها متطلبات وتطورات قطاع الطاقة على المستوى العالمي، أثبتت أن التكتل والاندماج وتوحيد السياسات والاجراءات الخاصة بأسواق الطاقة لم تستحوذ على تأييد وموافقة جميع الاطراف في كافة الظروف، فالسياسات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناخ ومتطلبات الحفاظ على البيئة وضبط الانبعاثات الضارة، بقيت في كثير من الاوقات دون التزام الدول الكبرى المؤثرة بتفاصيلها.

يرى المؤيدون لتوجهات التوحيد أن ذلك من شأنه ضبط حجم الاستهلاك الكبير للمملكة في حال تم رفع الأسعار، وإلى وقف التهريب للدول المجاورة وضبط الانبعاثات الضارة بالبيئة، بالإضافة إلى الضغط لإيجاد شبكة نقل متطورة تغطي كافة مدن المملكة الرئيسية.

ويتخذ المعارضون موقفا أكثر تشددا حيال ذلك، كونه سيؤدي إلى رفع مستويات التضخم وبالتالي رفع تكاليف المنتجات والخدمات وتكاليف المعيشة لدى المملكة، ويزداد الأمر سوءا على مستوى التأثيرات السلبية عند الحديث عن الاختلاف الكبير في مستويات الدخل بين الدول والمساحة الجغرافية، هذا ويتفق الجميع على ضرورة إيجاد شبكة نقل متطورة وإحداث تغيير جذري في الثقافة العامة باتجاه استخدام شبكات النقل العام للتنقل بدلاً من استخدام السيارات الخاصة.

يذكر أن توحيد السياسات وآليات العمل والتسعير لا بد لها من أن تحمل إيجابيات أكثر من السلبيات لكي تحظى بالإجماع الرسمي والشعبي، واللافت أن هذه التوجهات ستتعارض مع الخطط الاستراتيجية التي تقوم دول المجلس بتنفيذها تجاه تطوير القطاع الصناعي على سبيل المثال، والذي يعوّل عليه لتنويع مصادر الدخل في المستقبل وبالتالي فإن رفع أسعار المشتقات سيؤدي إلى خفض التنافسية للسلع والخدمات وصعوبة تسويقها في الأسواق الخارجية.